**المحور الرابع: مناهج البحث في العلوم السياسية**

**المحاضرة الأولى: اقترابات التحليل:**

إلى العقل حتى يتمكن من فهمها وتحليلها وتفسيرها، وعليه يكون مقدار ما يستطيع الإنسان فهمه من الواقع محكوم بمدى قدرة الوسيلة أو الطريقة المتبعة على استيعابه، وما يُستشف معها وينسجم مع أبنيتها وأدواتها، ولا يمكن للوسيلة أن تكون محايدة وإنما هي طرف في علاقة ثلاثية جنبا إلى جنب مع مقتضيات العقل وطبيعة الواقع السياسي والإجتماعي.

وحيث أن الواقع معقد ومتشابك وغير قابل للإحاطة من جميع جزئياته ومكوناته، كما أن من المناهج ما يتخذ من مفهوم ما مدخل لفهم وتفسير الظاهرة السياسية كالنخبة، الجماعة، الطبقة، النظام، الوظيفة، الإتصال، صنع القرار وغيرها، فإن جميعها تتفق على افتراض أنه لا يمكن الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة، وإنما يمكن فهمها من خلال هذا البعد أو ذاك لأنه يمثل البعد المحوري مما يُمكّن من الوصول إلى الفهم الدقيق والتحليل السليم لها، وعلى هذا يصبح من الضروري أن يحيط الباحث بنظريات حقله المعرفي حتى يفهم إمكانات كل نظرية وحدودها وقدراتها التفسيرية، ومع تحقق قدر من الفهم لأهم محددات وملامح الواقع السياسي الذي توجد فيه الظواهر، بذلك فقط يستطيع الباحث أن يحقق مفهوم **"التكافؤ المنهجي"**، والذي يعني أن يكون هناك قدر من التناسب والتلاؤم بين الظاهرة موضع البحث والمنهج الذي يتم الإقتراب من خلاله لهذه الظاهرة، حتى تكون الطريقة المنهجية على مقاس الظاهرة وبالتالي يتحقق الهدف من استخدام المنهج أو **الإقتراب**، وهو فهم الواقع وتفسيره بصورة تقترب من الحقيقة والدقة وليس الإنحراف بالمنهج ليصبح هدفا بحد ذاته.

ومن هذا المنطلق سيتم الإقتراب من مجموعة المداخل المنهجية "الإقترابات" لتحديد معطياتها وإمكاناتها المنهجية التي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير وتحليل الظواهر المطروحة في بحوث العلوم السياسية، وعليه ستقتصر دراستنا على تحديد المعطيات المنهجية التي تقدمها الإقترابات ولن تنصرف إلى تقصي أفكارها ومحتوياتها.

**أولا: تعريف الإقتراب:**

أطلق مصطلح الإقتراب للإشارة إلى الطريقة التي يتم من خلالها الإقتراب من الظاهرة السياسية باستخدام إطار تحليلي معين يعتمد المفاهيم للوصول إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، وقد جاء كرد فعل لحالة الإحباط وعدم الرضا المنهجي لدى العديد من علماء السياسة، فالمقترب إذن إطار تحليلي يُؤخد كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي يثيرها، وتحديد نوعية المادة العلمية اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.

ويُعرّف الإقتراب على أنه استعداد مسبق من الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض التعرف على متغيرين أو أكثر، فهو بمثابة المرشد أو الدليل الذي يوجه الباحث، وهو المدخل الذي يسير وفقا له لاكتشاف العلاقات القائمة بين متغيرات الظاهرة لبناء نظريات ذات قدرة على التنبؤ، إذ يعتبر الأساس الذي تقوم عليه النظرية.

ومع اعتبار المقترب بمثابة ميل أو اتجاه الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين فإنه يهتم بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والإستفسارات والطرق التي سيستعملها الباحث في دراسته، فيكون معبّرا عن استراتيجية عامة لدراسة الظاهرة السياسية يتحدد بالزاوية التي ينظر من خلالها الباحث إلى موضوعه.

هذا وقد تم تصنيف الإقترابات حسب مجال الدراسة وطبيعة الموضوع، ومع تعقد الظواهر السياسية وتنوع واختلاف مظاهر السلوك السياسي تنوعت المقتربات المستخدمة في معالجتها ما بين مقتربات خاصة **بمجال السياسة المقارنة:** الجماعة، النخبة، التحليل الطبقي، تحليل النظم، الوظيفي، الإتصالي. وأخرى تختص **بمجال السياسة الدولية** وتتحدد في: التحليل النظمي، تحليل الأحداث، صنع القرار، والمباريات.

من المهم الإشارة بداية إلى أن الإقترابات لا تمثل بالضرورة المرحلة الأخيرة لحل مشكلة البحث السياسي، ففي الواقع لا توجد طريقة علمية واحدة للكشف عن الحقيقة لأن طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع، فقد استعمل مثلا كبار المفكرين فيما مضى مناهج عديدة إذ سادت الطريقة الإستنتاجية طويلا في مجال العلوم الطبيعية ليتبين فيما بعد بأنها غير كافية، ثم سادت المعادلات الرياضية لحد الإعتقاد بأنها كفيلة بحل أية مشكلة لتظهر بعدها الطرق التجريبية كطرق مثلى لكل الظواهر، وفي النهاية تأكد أن كل موضوع يحتاج إلى نوع معين من المناهج العلمية الملائمة له، فهناك البحث الخاص والبحث التطبيقي والبحث المكمل لبحث آخر والبحث المركز على الأساليب وغيرها.

**ثانيا: إجراءات التحليل العلمي التجريبي للواقع السياسي:**

ظهرت المقتربات للتعبير عن خصوصية الظاهرة السياسية، رغم أنها تحاول محاكاة المنهج التجريبي من حيث الملاحظة والفرض والتجريب كما هو متفق عليه من أجل التفسير والتوقع وبما يتلائم وطبيعة الظاهرة المدروسة، ويظهر ذلك في:

**1 - الملاحظة:**

تعني الملاحظة العلمية إدراك مادة البحث إدراكا متفكرا، أي تلك المصحوبة باستهداف الكشف عن حقيقة المادة الملاحظة، مع قدرة الباحث على متابعة هذا العمل بحكم ما تحقق له من مواهب مكتسبة في مجال بحثه.

ليس للملاحظة في علم السياسة خصائص معينة، فالباحث السياسي يلجأ في ملاحظته لأحداث الواقع السياسي إلى نفس إجراءات الملاحظة وأدواتها في علم الإجتماع مع مراعاة الطبيعة الخاصة لذلك الواقع السياسي، ومرد ذلك التشابه العام في طبيعة المادة الملاحظة في العلمين والتي هي علاقات إجتماعية يغلب فيها الطابع الكيفي على الكمي، وربما ذلك ما يعيق علم السياسة على استخدام الكثير من تقنيات البحث العلمي وأدواته المستقرة في العلوم الطبيعية، والتي استقرت إلى حد ما في بعض العلوم الإجتماعية كعلم الإقتصاد.

تتمحور الملاحظة الخاصة بالواقع السياسي في تجميع المادة التي ستكون مجالا للملاحظة المتفكرة، وعليه فإن فاعلية هكذا ملاحظة مرهونة بمجموعة مقتضيات أهمها مدى انبساط المراحل الزمنية التي تمثلها البيانات المجتمعة لدى الباحث، ومن هنا تظهر أهمية المكتسبات السابقة والبيانات التي جمعها آخرون، بالإضافة للإستفادة من جهود باحثين في علوم أخرى.

للملاحظة في البحث العلمي بصدد ظواهر علم السياسة الدور الأهم، وذلك نظرا لتواضع دور وأهمية التجريب حول تلك الظواهر نظرا لطبيعتها، ففي بعض الحالات قد تؤدي الملاحظة وظيفتها ووظيفة التجريب في نفس الوقت، أي الإدراك المتفكر للظاهرة المستهدفة والتحقق من صحة الفرض المستوحى من ذلك التفكر لعرضه على واقع تلك الظاهرة من ثنايا متابعة ملاحظتها، وهي لذلك **ملاحظة اختبارية**.

**2 - الفرض:**

للفرض مكانته الخاصة في المنهج العلمي التجريبي المرتبط بالإستقراء – كما سبق توضيحه-، وعليه يتعين على الباحث بعد تحديد مادة البحث التساؤل حول الواقع محل الملاحظة لتقديم إجابة مفترضة، وصحتها مرهونة بنتائج التجربة وإلّا عدَل عنه إلى فرض آخر، وثبوت الفرض وإن كان يعني التعبير عن الحقيقة إلّا أنها ليست حقيقة خالدة وهو ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية، أي أنها ممثلة للحقيقة طالما لم يتنكر لها الواقع.

والفرض المطلوب هنا هو الفرض ذا الطابع العلمي، أي أن الإجابة المفترضة يجب أن تكون قابلة للتحقيق الإختباري، ويتحقق ذلك برسم علاقة بين مؤشرات تكون قابلة للقياس لا أن تُعبّر عن وضع قيمي معين، **كالبحث مثلا** في علاقة مستوى الثقافة السياسية بمدى المشاركة في الحياة السياسية، فأطراف العلاقة هنا قابلة للقياس الإختباري.

**3 - التجريب:**

يعني التجريب التحقق من صحة الفرض، وإذا كان الأمر في العلوم الطبيعية يتم بعد تقديم الفرض في شكل قانون عملي والتجربة تعمل على مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة، إلا أن طبيعة الظواهر الإجتماعية عامة والسياسية بخاصة لا يمكنها تطبيق طريقة تحقيق الفرض هذه، أي طريقة **التجريب المعملي**، وعلى ذلك إلتجأ الباحثين المعنيين بمناهج البحث العلمي إلى تحقيق الفروض في شأن علاقات الواقع السياسي إلى المقارنة كبديل للتجريب، وذلك قصد البحث عن الإنتظام الذي تجري عليه علاقات الظواهر[[1]](#footnote-2)، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

لعله من المفيد هنا تأكيد ما سبق من خلال الإشارة إلى بعض المحاولات من بعض الدراسات السياسية لتطبيق **التجريب شبه المعملي** خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينها دراسات "دافيد ايستون وروبرت هيس" حول التعليم السياسي للطفل الأمريكي والذي تبدأ تنشئته السياسية في مراحل مبكرة بارتباطه العاطفي برموز بلده وهيكل وصور نظامه السياسي قبل إدراكه للعالم السياسي بوقت طويل، ودراساتهم أيضا حول العلاقة بين الأسرة والإنتماء الحزبي[[2]](#footnote-3)، ودراسات "لوين ولبيت" حول السلطوية والديمقراطية باخضاع عينة من الأطفال للتجربة عبر فترة محددة وفي ظل أجواء شبيهة بواقع تلك الأنظمة وغيرها من الدراسات.

رغم تلك المحاولات يبقى التجريب بمدلوله الدقيق بعيد على أن يؤدي دور جوهري في تحقيق صحة الفروض في الدراسات السياسية، وذلك بحكم طبيعة موضوعاتها والعلاقات التي تحكم ظواهرها.

1. محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق، ص 365 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-2)
2. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص33. [↑](#footnote-ref-3)